

Distr.: Limited
9 September 2021
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الثانية عشرة المستأنفة

فيينا، 6-10 أيلول/سبتمبر 2021

مشروع التقرير

إضافة

سادسا - المساعدة التقنية

1- قدمت ممثلة للأمانة لمحة عامة عن الاحتياجات من المساعدة التقنية المستبانة في إطار الدورة الثانية للاستعراضات القطرية، مع التركيز بوجه خاص على الفصل الخامس من الاتفاقية (استرداد الموجودات). وحثت جميع الدول التي لم تفعل بعد على أن تقدم ردوداً على الاستبيان بشأن المساعدة التقنية الذي أرسلته الأمانة في شباط/فبراير 2021. وقالت إن تحليلاً للردود الواردة سيقدّم إلى مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية في دورته التاسعة. وقدمت لمحة عامة عن الاحتياجات المستبانة في الدورة الثانية، فأشارت إلى أن 39 دولة من بين الدول الأطراف البالغ عددها 57 دولة التي انتهت من استعراضاتها، كانت قد استبانته ما مجموعه 455 من الاحتياجات الفردية من المساعدة التقنية. وعموماً، ما زالت تلك الاحتياجات من المساعدة التقنية تتماشى مع التحليل السابق، حيث يرتبط أكبر عدد منها ببناء القدرات، تليه المساعدة التشريعية وبناء المؤسسات.

2- وفيما يتعلق بالفصل الخامس، أشارت ممثلة الأمانة إلى أن 37 من الاحتياجات التي استبانته 19 دولة تتصل بالمادة 51 المتعلقة بالمبدأ الأساسي المتمثل في إعادة الموجودات. وتلت ذلك المادة 54 المتعلقة بآليات استرداد الممتلكات من خلال التعاون الدولي في مجال المصادرة (32 احتياجاً استبانته 19 دولة)، والمادة 52 المتعلقة بمنع وكشف وإحالة العائدات الإجرامية (20 احتياجاً استبانته 14 دولة). وفي الختام، أبرزت الممثلة أنه بالنظر إلى الترابط بين المادة 52 والمادة 14 بشأن تدابير منع غسل الأموال، فإن المادتين تمثلان ما مجموعه 44 من الاحتياجات من المساعدة التقنية التي استبانته 19 دولة، مما يعني أن تدابير منع غسل الأموال ومكافحته هي الموضوع الذي استبين بشأنه أكبر عدد من الاحتياجات من المساعدة التقنية.

حلقة نقاش بشأن المساعدة التقنية (الجلسة الصباحية)

3- في حلقة النقاش بشأن المساعدة التقنية، عرض مناظر من تيمور-ليشتي كيف استعاد بلده من المساعدة التقنية في معالجة نتائج الدورة الأولى لاستعراضه القطري ولتعزيز إطاره لمكافحة الفساد. وأوضح أن بلده استعاد،



بوصفه دولة فتيحة، من الدعم الدولي المقدم لجهوده الرامية إلى بناء الدولة، في مجالات من بينها صياغة دستوره وإنشاء المؤسسات الأساسية ووضع السياسات العامة. وأشار إلى أن بلده استفاد أيضاً من المساعدة التقنية بالمشاركة في فعاليات التدريب المنظمة في بلدان مختلفة، وأن الدعم المتعدد الأطراف والثنائي أتاح مواصلة بناء القدرات في البلد نفسه. واستجابة لتوصية أخرى منبثقة عن الاستعراض القطري، أنشئت بوابة للشفافية فيما يتعلق بالميزنة والتنفيذ، وتتواصل الجهود الرامية إلى إنشاء منصتين للاشتراء الإلكتروني والتخطيط الإلكتروني في مكتب رئيس الوزراء. وأشار المناظر إلى أنه من أجل الاستفادة من قوة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تعكف إحدى هيئات تكنولوجيا المعلومات على مساعدة محكمة الاستئناف ولجنة مكافحة الفساد في وضع نظام إلكتروني لإقرارات الذمة المالية. وسلط الضوء على وضع قانون تدابير منع الفساد ومكافحته (2020) كمثال على التعاون الجيد على الصعيدين الوطني والدولي، بمشاركة المجتمع المدني وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ويتناول القانون عدة توصيات منبثقة عن الدورة الأولى للاستعراض. وعلى الرغم من كل التقدم المحرز، فإن مواءمة الأطر القانونية، بما في ذلك ما يتعلق بالمساعدة القانونية المتبادلة واسترداد الموجودات، ما زالت مجالاً يتطلب المزيد من المساعدة التقنية. واختتم كلمته بالتشديد على أهمية التعاون الدولي بوصفه التزاماً متبادلاً بالعمل معاً بالنظر إلى مواطن القوة والضعف المتباينة للبلدان المختلفة في جهودها الرامية إلى تحقيق الهدف المشترك المتمثل في مكافحة الفساد.

4- وعرضت مناظرة من مقدونيا الشمالية الإطار القانوني لبلدها بشأن التعاون الدولي لأغراض استرداد الموجودات. وبعد أن أشارت إلى أن الدورة الثانية لاستعراض بلدها اكتملت ونشرت مؤخراً، قدمت لمحة عامة موجزة عن نظام المصادرة في بلدها. وتطبق مقدونيا الشمالية المصادرة المستندة إلى إدانة وغير المستندة إلى إدانة على السواء، إلا أن هذه الأخيرة تُستخدم حصراً في جرائم الفساد التي تتعذر فيها ملاحقة الجاني قضائياً، بسبب عقبات عملية أو قانونية. وفي الوقت نفسه، أدى الافتقار إلى الخبرة العملية إلى قلة الوعي لدى الممارسين بكيفية تطبيق الأحكام ذات الصلة، ومن ثم، جار حالياً عمل تغييرات في إجراءات المصادرة. وفيما يتعلق بالأصول المجهولة المصدر، قالت إن بلدها طلب معلومات عن تجارب بلدان أخرى في مجال المصادرة المدنية، وإن هناك مشروع قانون ما زال لم يبت بشأنه بعد. وقد اعتمدت مقدونيا الشمالية مؤخراً قانوناً جديداً بشأن المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية دخل حيز النفاذ في نيسان/أبريل 2021، واعتمدت وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية (يوروجست) ومكاتب استرداد الموجودات التابعة للاتحاد الأوروبي بوصفها قنوات اتصال رسمية. وإضافة إلى ذلك، أشارت المناظرة إلى المساعدة التقنية التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بما في ذلك التدريب على استرداد الموجودات. واختتمت كلمتها بتحديد الاحتياجات المتبقية المتعلقة بمكتب استرداد الموجودات في بلدها الذي أنشئ في عام 2019، بما في ذلك احتياجاته في مجال بناء القدرات المتعلقة باستخدام التكنولوجيات وإعداد الأدلة والتدريب. وأعربت أيضاً عن امتنانها للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة والمكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيال بوصفهما من مقدمي المساعدة التقنية الذين مكنوا مقدونيا الشمالية من البدء في النظر في قضايا استرداد الموجودات.

5- وعقب ذلك العرض الإيضاحي، أشار أحد المتكلمين إلى الدعم العملي المتلقى من وكالة يوروجست والتعاون الجاري معها، وسأل عما إذا كانت هناك أفكار بشأن التعاون مع مكتب المدعي العام الأوروبي الذي أنشئ مؤخراً. ورداً على ذلك، أبرزت المناظرة أن هذا التعاون قد تم التأكيد فيه بالفعل، وأن بلدها سعى أيضاً إلى الحصول على آراء دول أخرى في هذا الشأن. وأشارت إلى أن مقدونيا الشمالية ستبذل كل ما في وسعها للتنسيق والتعاون مع المكتب، إلا أنه لم يخطط بعد لأي شكل من أشكال التعاون الرسمي.

6- وعرضت مناظرة من زيمبابوي تجارب بلدها في مجال استرداد الموجودات وتكلمت عن الكيفية التي دعمت بها المساعدة التقنية الجهود المبذولة للتغلب على التحديات وبناء القدرات. وبعد عرض ولاية مفوضية مكافحة

الفساد في زيمبابوي، وأوضحت المناظرة أن المفوضية يمكن أن توجه المفوض العام للشرطة إلى التحقيق في القضايا، وأن تحيل المسائل إلى هيئة الادعاء الوطنية، وتطلب المساعدة من الشرطة وغيرها من وكالات التحقيق في الدولة. وفيما يتعلق باسترداد الموجودات، أنشئت وحدة معنية بمصادرة الموجودات واستردادها، ومن الممكن إجراء مصادرة جنائية ومصادرة مدنية، على السواء، حيث تُجرى هذه الأخيرة عن طريق أوامر التحري عن الثروات المجهولة المصدر. وبعد أن قدمت أصحاب المصلحة المتعددين المشاركين في جهود بلدها الرامية إلى استرداد الموجودات، أشارت إلى أنشطة بناء القدرات التي تضطلع بها مبادرة استرداد الموجودات المسروقة، بما في ذلك التدريب على التحقيقات المالية بالحضور الشخصي في عام 2020. ونتيجة للجائحة، نُظمت الأنشطة التدريبية التالية عبر الإنترنت. وقبل أن تختتم كلمتها، وسعيًا منها إلى إبراز أثر جهود بناء القدرات، قدمت معلومات عن حالات للتعاون الدولي واسترداد الموجودات التي حدثت مؤخرًا.

7- وردا على سؤال، أشارت المناظرة إلى أن التشريع بشأن الأوامر المتعلقة بالثروة المجهولة المصدر الذي اعتمده بلدها يستند إلى نظام مماثل في المملكة المتحدة، وذلك بناء على توصية من فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

8- وقدمت المناظرة من المركز الدولي لاسترداد الموجودات التابع لمعهد بازل للحوكمة استعراضا لعمل المعهد في مجال تعزيز قدرات البلدان الشريكة في مجال استرداد الموجودات المسروقة. ويستند هذا العمل إلى نظرية التغيير، وينطوي على خبرات ومعارف، وشراكات وشبكات، والقدرة على حشد الجهود لتحقيق نتائج أكثر فعالية في سلاسل مكافحة الفساد، بما في ذلك الجزاءات واسترداد الموجودات، ووضع أطر قانونية ومؤسسية أقوى. وعمل المعهد قائم على الطلب، ويقوده ممارسون بهدف الاضطلاع بعمل طويل الأجل وتعاوني مع البلدان الشريكة. ومن النجاحات التي تحققت وجود أكثر من 80 قضية قائمة، واسترداد موجودات بأكثر من 100 مليون دولار، ووضع منهج تدريبي قابل للتكيف حسب الاحتياجات الفردية يقدم افتراضيا وبالحضور الشخصي، وإنشاء عدة وحدات مشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات، ووضع برامج طويلة الأجل في عشرة من البلدان الشريكة، والابتكار في مجالات المصادرة غير المستندة إلى إدانة والعملات الافتراضية والإثراء غير المشروع وتبادل المعلومات في القطاعين العام والخاص.

9- وفي المناقشة التي تلت ذلك، سلطت إحدى المتكلمات الضوء على الجهود التي يبذلها بلدها لإنشاء منصة على الإنترنت لتعزيز الشفافية في استخدام الموجودات المعادة. وسوف تستخدم المنصة المعلومات المفتوحة المصدر، ويتوخى بلدها إتاحة التكنولوجيا التي تستند إليها المنصة للدول الأخرى. وتحقيقا لهذه الغاية، طلبت المتكلمة من المناظرة تقديم أمثلة حديثة على الولايات القضائية التي حسّنت من شفافيتها في كيفية استخدامها للموجودات المعادة إليها. وأقرت المناظرة بأنه لا يزال هناك تردد فيما يتعلق بالشفافية في حالات استرداد الموجودات، بيد أنه من شأن إبراز عمليات إعادة الموجودات أن يضمن المساءلة وبيني الثقة في إطار جهود مكافحة الفساد. وعلى الرغم من اتفاق المناظرة مع متكلم آخر بشأن اعتبار إنشاء وحدات متعددة التخصصات لاسترداد الموجودات ممارسة جيدة، فقد أشارت إلى أنه ليس من الضروري إنشاء مؤسسة جديدة، إذ يمكن تحقيق نفس النتيجة من خلال آليات لتحسين التنسيق. وأعطت مثلا لبلد جري فيه تجميع الموظفين المعنيين باسترداد الموجودات من مكاتب حكومية متعددة في موقع مشترك، مما حسّن من تبادل المعلومات والتعاملات فيما بينهم وعجّل بذلك.

10- وتبادل عدة متكلمين المعلومات عن الكيفية التي قدمت بها المساعدة التقنية خلال جائحة كوفيد-19 من خلال زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي معرض التأكيد على أهمية الاستعانة بهذه التكنولوجيات، أشار أحد المتكلمين إلى استخدام ممارسات مبتكرة في مجال المشتريات العمومية لمنع الفساد وضمان توفير المعدات الطبية. وأشار متكلم آخر إلى أنه خلال الجائحة، جرى استخدام التداول الفيديوي في جلسات الاستماع للشهود وتقديم الأدلة إلكترونيا. واقترح أحد المتكلمين أن يقوم المكتب بتجميع الممارسات الجيدة

في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعاون القانوني الدولي من أجل مواصلة تنفيذ مبادرات جديدة وتبادل المعلومات.

11- وقدم أحد المتكلمين عرضاً للبرامج التدريبية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة بغرض مكافحة الفساد وغسل الأموال التي تقدمها وزارة العدل في بلده، وأوضح أنه على الرغم من وجود نسخة من التدريب على الإنترنت منذ عام 2013، فقد جرى تكييف التدريب وتعزيزه في عام 2020 استجابة لجائحة كوفيد-19، ويتوقع استمرار تقديم دورات تدريبية عبر الإنترنت حتى مع استئناف التدريبات بالحضور الشخصي في عام 2022. وتتضمن إحدى الدورات استخدام وتطوير تطبيقات في مجال التحقيقات، وتهدف إلى تعزيز استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لغرض استرداد الموجودات. وأكد المتكلم أن بلده مستعد لدعم الدول الأخرى من خلال تدريبات على مكافحة الفساد، وأن التدريب قد استُخدم بنجاح بالفعل في عدد من البلدان الناطقة بالبرتغالية.

12- وطلب أحد المتكلمين إلى المكتب تقديم مساعدة تقنية لدعم وبناء قدرات الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد المنشأة حديثاً، والتي أصبحت هيئة مستقلة من خلال تعديل دستوري. وطلب المتكلم أيضاً دعم المكتب في تيسير مشاركة المجتمع المدني في جهود مكافحة الفساد التي تبذلها حكومته.

13- وأبرز عدة متكلمين أهمية الاتفاقية بوصفها الأساس الذي تستند إليه جهود مكافحة الفساد، وذكروا أن المساعدة التقنية لا تزال عنصراً حيوياً من عناصر الاتفاقية وآلية استعراض التنفيذ. وسلط العديد من المتكلمين الضوء على أن نتائج الدورتين الأولى والثانية قد أسفرت عن بذل جهود للإصلاح تتطوي في كثير من الأحيان على مساعدة تقنية، في حين التمس متكلمون آخرون مساعدة تقنية لبلدانهم للتحضير لاستعراضاتها المقبلة والاستجابة لنتائج الاستعراضات الجارية أو المنجزة.

14- وأكد أحد المتكلمين أن التحديات التي تواجه النجاح في استرداد الموجودات في بلده سوف تظل قائمة، نظراً إلى أنها مماثلة لتلك التي استبينت في الاستعراضات القطرية التي أنجزت مؤخراً. وحث الدول على تعزيز الدعم المقدم إلى مبادرة "ستار" المشتركة بين المكتب والبنك الدولي، وإتاحة المزيد من بناء القدرات والمساعدة التقنية.